الاصل الطهارة مع ايمان الشيخ قوله الآتي اي لان
الذكر كالسقوط قوله ضعيف يعني الوجوب لان
رجح سابقا السنية وسبق ما فيه قوله يعارض عبارة
ما افاده سابقا انه لا يقول بالسنية فيصدق بالاباحة
وقد قيل به سلمنا فالوجوب يصدق بالاثنتين
لا انتهاء سلمنا ما سبق قوله وهذه روايته واما
الوجوب غير الشرطي فبعيد قوله التلبس اي في
وقت العلم كما تفيده كلمة مع قوله جمع الفتوى فاذا
تذكر بخاسة لم تستقذر او محمولة لغير لم تبطل
فانه وقع في الخانية من عدم تاتي القيد بنسيان
واظهر منه تغيير يعني الحوائني بعدم الحس قوله
يعاد اي متفضلا كما سبق لا ان راها بوضع
سجوده فوضع عليها كم مثلا وسجد قوله
لافوق الخ وقدر الدرهم في العين التي كانت للاثر قوله او المراد خارجها
هكذا السواب اولا نه جواب ثانيا كما افاده الشم بعد بنوع تكرار وكرره
رد اعلم منه قال العفو اذا راه في الصلاة وقبلها وحد غسله وان
كثر يخلافه على كبير الشم ترجيحا لهذا وبكت ان العفو خارج الصلاة
من حيث البنى عن التلطخ بالنجاسة قوله خالف الطريف خالف في ذلك
الشافعية واعلم ان الاظهر تخمس الطعام بيسير الدم خلافا لما في
خانية يخلافه على الكبير قوله اما اصطياح المعتمد عدم عفو الغير خلافا
لما في كبيره اينم قوله قيل الله خول واما فيها فلا يقطع لهذا الحدث وب
يندفع بنوع النوم ان امكن قوله اولا يخفى ان خلاف الاولى ضرورة
الاستعمال قوله هنا لاجل العفو يقال وكذا فيما سبق لاجل النجاسة
واذا طرى بدار النجاسة طاهر قوله مساحة بكسر اوله ما هو ضابط ما فيه عمل باليد فلا يقتضي
فلا عفو فيها اهد الدكالي تجوز تخفيف الدم على الظهر ما في شرح قوله لم يعف عنه يقال هو شك في الماني فانه

ما قاله

قوله خالف في ذلك الشافعية وقد الغز بخمنا المولف تقريرا
حيي الفقيه الشافعي وقال له
ما ذلك الحكم الذي يستغرب
خمس سقوطه فلوقوعه
واذا طرى بدار النجاسة طاهر
فلا عفو فيها اهد الدكالي تجوز تخفيف الدم على الظهر ما في شرح
اهو

ما قاله النم فيس على التشكيك في الحدث قوله بعليته نسبة للملك
راس البغل من ملوك اليمن قوله طبرية نسبة لطبرية بلدة
بالشام قال في الالفية

وشله مما حواه احذف وتا تانيثه او مدته لا تثبتنا

ويقال في النسب لها طبراني على غير قياس قوله من كل جزء
البغلية ثمانية دوانق والطبرية اربعة فاخذ الشيخ نصف كل
فكان درهم ستة دوانق قوله باذ زاد على الواحدة ينبغي
تقييده بما اذا تفاريت لاجتماع الحرارة فان تباعدت فكل واحدة
منفردة قال في كبيره التافي واحدة لتاكيد الوحدة لانه مذكر
قوله اضطر لحك الدم الظاهر ان مثله الاضطرار الى وضع دواء
يجبرها قوله الا ان يراه وهو في صلاة فلا يقطعها للمذهب
قوله خروجها ان قلت حيث كانت محمولة لا نفس له سايلة على المشهور
كانت مما يوكل بالذكاة بما تؤكد به فوجبها طاهر فلا محل للعفو
قلنا هي تتغذى بالدم المسفوح فكانت كالجلالة قوله ومثل
البراغيث خد القمل الخ اي مثلها في اصل العفو فلا ينافي ان
استحباب الغسل مخرج القمل والبق مطلقا ولو لم تيفاحش
لانه اقذر قوله كان الشمل فيد هو نفي على المتوهم على انه يكتفي
جعله مبالغة وادراج بقية البجاسة قبل المبالغة قوله ومع
ضعفه هو مقيد بد القيد في العفو من حيث هو في اصل
المسئلة قوله واستويا امنا الخ لا حاجة لهذا مع استوا
الوجود فلذا قال في الخانية المناسب حذفه ويمكن ترجيحه
للمتوهم او جعل الواو بمعنى او لانه اذا لم يستو لم يعف الا اذا سلك
غير المسالة لعذر فتدبر قوله اذا علم هذا هو المراد عليه
قوله لا معنى له بعد البراحة بعد الخفاء اي ان طينة الطريق

قوله خلافا لي حيث خالف ما درج عليه شيخنا من تقييده بمثل حبة القمل والبق
بما لم تفاحش اي فيه كما راعيته و قرره
في غير هذا المحل مثل ما هو منه نحوه
ص من الاطلاق فاه وجادة بخط
شيخنا ٨٥ منه

Copyright Qalamos